كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الثالثة عشر باللغة العربية: التقارب العراقي المصري واعلان اتفاقية التنسيق السياسي وانشاء قيادة سياسية موحدة

اسم المحاضرة الثالثة عشر باللغة الإنكليزية : The Iraqi-Egyptian rapprochement, the declaration of the political coordination agreement, and the establishment of a unified political leadership

محتوى المحاضرة الثالثة عشر

المحاضرة 13

التقارب العراقي المصري واعلان اتفاقية التنسيق السياسي وانشاء قيادة سياسية موحدة

بعدَ فشل إتفاقيةِ الوحدة الثلاثية بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق التي وقعت في 17 نيسان 1963 ، والتغيير السياسي في العراق بعدَ إسقاطِ حكومةِ البعث في 18 تشرين الثاني 1963 ، وسيطرةِ الرئيس عبد السلام محمد عارف على السلطة ودخولِ القوميين العرب والناصريين في حكومةِ طاهر يحيي الذي تعهدَ في إذاعةٍ له بأن تبذلَ حكومتهُ كلَ ما في وسعِها لتنفيذ إتفاق الوحدة الثلاثية المعقود في 17 نيسان 1963 ، وبأن تكونَ هذه الوحدةُ نواةً لوحدةٍ عربية شاملة . وعند إعلان الحكومة في برنامجها في 24 كانون الأول 1963 أكدت فيه : " بأنها تعملُ لإزالةِ جميعِ العقبات التي تعترضُ سبيلَ الوحدةِ الشاملة التي هي أملُ جميع العرب في كلِ مكان ... وأن الوحدةَ العربيةَ غايةُ حتميةُ تمليها إرادةُ الشعبَ العربي ورغبتهُ الملحة في تحقيقها ، لأنها دعامةُ البقاءِ العربي وأهمُ مقومات وجوده ، وأَن ميثاقَ 17 نيسان نقطة الانطلاق نحو الوحدة " .

وكانِ عبد السلام عارف يدعو إلى وحدةٍ عربية شاملة على أساسِ الحركة العربية، وينحي باللائمةِ على الزعماءِ البعثيين لفشلهِم في تنفيذِ اتفاق الوحدة الثلاثية .

وفي نهايةِ عام 1963 دعا جمال عبد الناصر لعقد مؤتمر قمة عربي لدراسةِ الوسائل التي ينبغي اتخاذهُا لمجابهةِ محاولات إَسرائيل لتحويلِ مجرى نهر الأردن . أيد العراقُ الدعوةُ وأرسلَ عبد السلام عارف برقيةً إِلى عبد الناصر يُخبرهُ فيها موافقةَ العراق لحضورِ المؤتمر وكان العراقُ أولَ دولةٍ عربية تعلن موافقتهاَ لحضورِ المؤتمر . وانعقدَ المؤتمرُ في يوم 13 كانون الثاني 1964 وأنتهى في 16 منه ، وترأسَ عبد السلام عارف جلساتِ المؤتمر لأن الدورَ في ذلك الوقت كان للعراقِ في رئاسةِ اجتماعات جامعة الدول العربية .

وقبلَ انعقادِ المؤتمر جرى لقاءُ بين عبد الناصر وعبد السلام حضره صبحي عبد الحميد وزيرِ الخارجية العراقي تم فيه الاتفاقُ على تنسيقِ موقف البلدين خلال جلساتِ المؤتمر لأن ثقلَ ووزنَ البلدين سيجعلانِ اتفاقهمُا مؤثراً في مواقفِ معظمِ الدول العربية واتفقَ الرئيسانِ على بقاءِ الوفد العراقي في القاهرة بعد انتهاءِ المؤتمرِ لمناقشة القضايا الثنائية بين البلدين.

وبدأ واضحاً بعد مَؤتمرِ القاهرة في كانون الثاني 1964 أَن العراقَ بقيادةِ عارف ، أخذ يتقربُ إِلى مصر بشكلٍ لم يُعرف له مثيل منذ ثورة تموز 1958 ، ولوحظ في المؤتمرِ أَن عبد السلام عارف كان يدعي إِلى الاجتماع مع عبد الناصر والتشاور معه على إنفراد وكان يُلمحُ بعدَ كل اجتماع بأنه تدخلَ لدى رؤساءِ دول أخرى لضمان تأييدهم لعبد الناصر.

اِستمر بقاءُ الوفدِ العراقي في القاهرة ، وعُقدت عدةُ اجتماعات بين الوفدين ترأسهاَ عن الجانب العراقي عبد السلام عارف وعضوية صبحي عبد الحميد وشامل السامرائي وعبد الرحمن البزاز وشكري صالح زكي وعن الجانبِ المصري الرئيس عبد الناصر وحضور المشير عبد الحكيم عامر وعدد من القياديين المصريين .

دعا الرئيسُ عبد الناصر في بداية شهر آيار 1964 الرئيسَ عبد السلام لحضورِ احتفالاتِ الانتهاء من المرحلةِ الأولى من بناءِ السد العالي في أسوان ، ودعا أيضا لهذا الاحتفالِ خروشوف رئيسَ الوزراء الاتحاد السوفيتي ، والرئيسَ الجزائري أحمد بن بيلا والرئيس عبد الله السلال رئيس جمهورية اليمن وفي حفلِ الافتتاح في أسوان ألقى عبد السلام عارف خطاباً أشادَ فيه بالاتحادِ السوفيتي وبمساعدتهِ لمصر وتكلمَ عن الوحدةِ العربية وحتميتها وطالبَ بوحدةِ مصر والعراق وقال : " إن العراقَ ملتزمُ دستورياً بالعمل على تحقيقِ الوحدة الشاملة فنحن وحدويون ومع الوحدةِ العربية " . وقد ملأ خطابه بالاستشهاد بالآيات ِالقرآنية التي ألهبت حماسَ الجماهير المحتشدة في الاحتفال فضجَ السرداق بالتصفيق الحاد المتواصلِ والهتافاتِ المدوية للوحدة العربية التي كانت أملاً في تلك الأيام ، ولم يستطع خروشوف أن يفهمَ الدافع لهذا التهليل الجامح .

وفورَ انتهاء مراسمِ افتتاح السد العالي بمرحلته الأولي ، بدأت مباحثاتُ بين الوفد العراقي برئاسةِ عبد السلام عارف وبين الوفد المصري برئاسة جمال عبد الناصر، وكان عبد السلام متُحمساً لعقدِ أي اتفاقٍ وحدودي يضمنُ له البقاءُ على رأسِ السلطة ، وكان مدفوعاً بضغطٍ شعبي هائلِ وضغطٍ من ضباط الجيش ، حيث كان الشعبُ والجيشُ يطالبُ بالوحدةِ في كلِ مناسبة .

وقد عكف الوفدان العراقي والمصري على إعدادِ نصِ الاتفاق قبلَ ذلك ببضعة أَيام، لكن صبحي عبد الحميد يرى في هذه المحادثاتِ بأن الرئيسَ عبد الناصر كان متردداً ومتخوفاً من اتخاذِ خطوة وحدودية جريئة كما اتخذها مع سوريه سنةَ 1958 ، وهذا التخوفُ ناتُج من أثَرِ إخفاقِ تجربةِ الوحدة مع سورية ، ومن الأوضاعِ غيرِ المستقرة في العراق ، ومن عدمِ ثقتهِ ببعض القياديين في العراق ، ومن طموحاتِ عبد السلام الشخصية . لذلك اقترح عبد الناصر تشكيلَ مجلس رئاسةٍ مشترك بين البلدين يأخذُ على عاتقة تقديمَ الدراساتِ اللازمة لإقامة الوحدة الدستورية .

وبعد نقاشاً إستمرَ من يوم 19 أيار حتى 26 منه عن شكلِ الوحدة وكيفية قيامها ، وتم التوقيعُ على الاتفاق : " إيمانا بالوحدةِ العربية ، الوحدة المنبثقةِ من وحدةِ اللغة والتاريخ ووحدةِ الكفاح والمصير العربيِ وإدراكاً لزيف الخطةِ التي تعكسُ الانقساماتِ السياسية القائمة في الأرض العربية ، والتي فرضها الاستعمارُ بما يخدمُ مصالحهَ الخاصة من الاستقلال والسيطرة ، تتمسكُ الأمةُ العربيةُ بوحدتهِا النابعةِ من التاريخِ والتجربة " ثم تضمنت الاتفاقيةُ ثلاث عشرةَ مادةً جاء فيها " العملُ على تشكيلِ مجلسِ رئاسةِ مشترك من رئيس الجمهوريتين وعددٍ متساوِ من الأعضاء من القطرين وتكون القاهرة مقراً للمجلس" . أَما مهماتُ المجلس فهي :-

1- دراسةُ وتنفيذ الخُطوات الضرورية لإقامة وحدة البلدين .

2- وضعُ سياسة للبلدين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية وتنسيقها وفقا للخطط المرسومة .

3- تحقيقُ الوحدةِ العقائدية بين شعبي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية عبرَ منظماتٍ شعبية وعملٍ شعبي يوحدُ هذه المنظمات في المستقبل .

وتقررَ أن يجتمعَ مجلسُ الرئاسة مرةً واحدة كلَ ثلاثة أشهر أو متى دعت الحاجةُ إلي ذلك بموافقةِ الرئيسين ، واعتبرت قراراتُ المجلس ملزمةً ويجب تنفيذُها بعد إبرامِها . شريطةَ أن تكون القوانينُ اللازمة لتنفيذها قد سُنت وفقا للنظامِ الدستوري في كلِ بلد من البلدين ، كذلك تشكيلُ لجانٍ سياسيةٍ وعسكرية واقتصاديةٍ وثقافية وإعلامية وعقائدية وتنظيمية ، وتشكيلُ أمانةٍ عامة يرأسُها أمينُ عام يتمتعُ بصلاحيةِ دعوةِ المجلس إلي الاجتماع ، ويعد جدولَ الأعمال ، وتعتبرُ الأمانةُ العامة هيئةً مؤقتة إلي أن يتم تَحقيقُ الوحدة بين البلدين وعندها تَحلُ محلهاَ السلطةُ العليا للوحدةِ العربية التي يصبُحِ كلا البلدين تابعا لها .

قال الرئيس عبد السلام عارف بعد التوقيع : " من أَسعدِ ساعاتِ عمري هذه اللحظات التاريخية المباركة التي تخطو فيها أولُ خطوةٍ ايجابية لبناءِ صرحِ وحدتنِا المجيدة " .

وقال الرئيس عبد الناصر : " في هذه اللحظات التي توقعُ فيها هذه الاتفاقية كخطوةٍ أولي في سبيلِ الوحدة الشاملة ، وفي الحقيقة أن الوحدة بين العراق ومصر قائمة منذ قامت ثورة 18 نوفمبر ونحن نعتقدُ أن وحدة الهدفِ هي الوحدةُ الحقيقية ، وإننا اليوم إذ نوقعُ هذا الاتفاقَ كخطوةٍ مبدئيةٍ في طريق الوحدة ، فإننا نعني أننا نريدَ أن تقومَ الوحدةُ على أسُس راسخةٍ قوية متينة ، أن تقومَ الوحدةُ على مراحلَ حتى نستطيعَ أن نقابل ونلاقى أعداءَ الوحدة "

وفى بغداد صادقَ المجلسُ الوطني لقيادةِ الثورة ومجلس الوزراء بالإجماع في جلسةٍ مشتركة فوق العادة على اتفاقية 26 أيار مابين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة وقد عقدت هذه الجلسة برئاسةِ الرئيس عبد السلام عارف في 9 حزيران 1964 وصدر القانون رقم (79) لسنة 1964 قانونُ تصديقِ الاتفاقية الموقعة بالقاهرة بتاريخ 26 آيار 1965

المحاولة الانقلابية لعارف عبد الرزاق في 15- 16 ايلول 1965

عمل عبد السلام عارف على ضرب الاحزاب القومية ليس فقط من خلال العمل على إدامة التناقضات بينهما..وإنما امتد هذا إلى دائرة السلطة (مجلس الوزراء–والجيش)،إذ كان لأغلب الفئات ممثليهم في الجبهتين . هذا فضلاً عن تدخله المباشر في صلاحيات الوزراء وفرضه الرأي بتعيين الموظفين ، مما أَدى إلى المجابهة مع مجلس الوزراء وتعميق حدة الخلاف مما دفع عبد الكريم فرحان وزير الإرشاد إلى تقديم إستقالته في 23 حزيران 1965 . وتشاور صبحي عبد الحميد وزيرُ الداخلية مع الكتلةِ القومية التي ينتمي إليها حول الموضوع وقدم استقالته بتاريخ 30 يونيو/حزيران 1965 . ثم تضامن معهم كلا من : أديب الجادر وزيرُ الصناعة ، وعبد الستار على الحسين وزيرُ

العدلية ، وفؤاد الركابي وزيرُ البلديات ، وعزيز الحافظ وزيرُ الاقتصاد . مما أحدث أزمةً وزاريةً واسعة ، أَدت إلى تدخل جمال عبد الناصر نفسه في إقناع الوزراء لسحب استقالتهم ، وخاصة صبحي عبد الحميد الذي حاول عبد السلام استمالته لكنه أصر على موقفه، فصدر مرسومان جمهوريان في 11 تموز 1965 بقبول الاستقالات وتعيين وزراء جُدد بحكومة طاهر يحيى الثالثة . فيما إستمرت الخلافاتُ تعصفُ بوزارة طاهر يحيى الثالثة وقدم عددُ آخر من الوزراء استقالاتهم ، مما حدا عبد السلام عارف الإيعاز إليه بتقديم استقالته ، فقدم طاهر يحيى استقالة حكومته بتاريخ 3 أيلول 1965 . بعد إستقالة الوزراء القوميين في شهر حزيران 1965 ، كلف سعيد صليبي حاكم بغداد من قبل عبد السلام عارف بالتحدث مع عارف عبد الرزاق الذي يشغلُ منصب قائد القوة الجوية لتولي رئاسة الوزراء فأجابه عارف عبد الرزاق : "هذا العرضُ ليس منك بل من عبد السلام ، أنا مستعدُ أجُرب ... حتى لو كان الناسُ تنتقدني ... بشرط أن يبقى هو رئيسُ جمهوريةٍ دستوري لا يتدخلُ في أشياء أخرى" . إجتمع عارف عبد الرزاق بكتلة الضابط القوميين التي يرأسُها في داره يوم 1 تموز 1965، وبحث معهم الموضوع بالتفصيل فوافق الجميعُ على أن يُشكل عارف عبد الرزاق الوزارة ، وعد قسمُ من المجتمعين ذلك ثورةً بدون سلاح . ويرى مجيد خدوري : "بما أَن الفريق الناصري لا يزالُ قوياً بين العسكريين فقد سعى عارف إلى تحطيمه بأن أَقنع الزعيمُ عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية الذي كانت شخصيتهُ محبوبةً بين العسكريين بترؤس حكومةٍ جديدة تخلفُ حكومة طاهر يحيى" أستمر سعيد صليبي في مفاوضاتٍ طويلةٍ لإقناع عارف عبد الرزاق وأخيراً وافق عارف الرزاق على تأليف الوزارة على شرط أن يحتفظ بمنصب قائد القوة الجوية بالإضافة إلى منصب رئاسة الوزراء ومنصب وزير الدفاع ، وافق عبد السلام على هذه الشروط . وطلب من عارف عبد الرزاق في الوقت نفسه وضع أسُسٍ جديدةٍ للاتحاد الاشتراكي والالتزام ببيان القيادة السياسية الموحدة والإسراع في تحقيق الحياة الدستورية وقيام النظام النيابي ومبدأ سيادة القانون ورعاية الجيش والقوات المسلحة . وصدر المرسومُ الجمهوريُ بتشكيل وزارة عارف عبد الرزاق في 6 أيلول 1965 . يذكر أمين هويدي حول

تكليف عارف عبد الرزاق رئاسة الوزراء قائلاً : "وقبل أَن يعلن النبأ أُتصل بي الرئيس عارف في منزلي وأَخبرني بالتعديل المنتظر كما حدثني البزاز يزفُ إِلى الأخبار ... أَقولُ الحق . إِني توقعت شراً من هذا التعديل صحيحَ كنتُ أتوقعُ أحداثاً وأحدثاً ولكن ليس بهذه السرعة" ، كان عارف عبد الرزاق قد إِتفق مع الكتلة القومية أن يعمل لإِزاحة الرئيس عبد السلام عارف من السلطة وهذا السبب هو الذي جعله أن يقبل برئاسة الوزراء ، وعند مغادرة الرئيس عبد السلام عارف إِلى الدار البيضاء يوم 1965/9/12 لحضور مؤتمر القمة العربي الثالث ، وفي المطار سلم عبد السلام عارف إِلى عارف عبد الرزاق ورقةً فيها أسمان يطلبُ نقلُهما إِلى مناصب آمرى ألويةٍ خارج بغداد وهُما : العقيد الركن عرفان عبد القادر آمرُ الكلية العسكرية والثاني العقيد الركن محمد يوسف طه مديرُ الحركات العسكرية ، وهُما من الكتلة القومية ، وبذلك عمل عبد السلام عارف على فصل عارف عبد الرزاق عن كتلة القومية . رفض الضابطان هذا الأمر وقالا هذا عملُ يُشتتُ الكتلة ويضعفُها داخل بغداد ويجعلُ عملك القادم صعبُ المنال وكذلك كانت أَراء الضباط القوميين الآخرين ، وقالا إِننا نعتقدُ أَن الوقت قد حان للتخلص من عبد السلام وفرصة وجوده في الدار البيضاء فرصةُ ذهبيةُ للإِطاحة به . وضعت خطةُ الانقلاب التي اشترك في وضعها العميد الركن محمد مجيد والعقيد الركن هادي خماس مديرُ الاستخبارات العسكرية والمقدم الركن صبحي عبد الحميد ، وتتلخصُ في :-

1- القيامُ بإِنذار الوحدات المؤيدة في بغداد يوم الأربعاء 15 أيلول 1965 ، ويقومُ الرائد عبد الأمير الربيعي ، آمرُ الدبابات في معسكر أبي غريب بالسيطرة على المعسكر بمساعدة الضباط الآخرين المشاركين في المحاولة .

2- يستدعي عارف عبد الرزاق الضباط المؤيدين للرئيس عبد السلام عارف ، وبخاصةٍ سعيد صليبي ، قائدُ موقع بغداد وامرُ الانضباط العسكري حيث يتم اعتقالهُم .

3- يتوجهُ عارف عبد الرزاق في الساعة الثانية بعد الظهر إلى دار الإذاعة ليعلن تنحية الرئيس عبد السلام عارف ، وإلغاء منصب رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس قيادة الثورة ، وتأليف وزارةٍ جديدة تضمُ الفئات القومية .

وفي 12 أيلول 1965 ، هُيأ للانقلاب بخروج مظاهراتٍ اشترك فيها إتحادُ نقابات العمال الذي يرأسهُ هاشم على محسن من حركة القوميين العرب ، وكذلك نقابةُ المعلمين ومنظماتُ أخرى ، وهي تدعو إلى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، وقيل إن ترتيب إخراج هذه المظاهرات قد جرى بالاتفاق مع حكومة عارف عبد الرزاق . وكانت كتلةُ عارف عبد الرزاق واثقةً من نجاح خطتها ، وأنها ستلاقي تأييداً كاملاً في أوساط الوحدويين مدنيين وعسكريين .

بدأَ عارف عبد الرزاق تحركه عصر يوم الأربعاء 15 أيلول 1965 باستدعاء العقيد عبد الحميد عبد القادر السامراني مدير الشرطة العام ، وأبلغه بأن انقلاباً يجري تنفيذهُ حالياً لإزاحة عبد السلام عارف وطلب منه إما الاشتراكُ معهم في التنفيذ أو الوقوف على الحياد ، علماً بأن عبد الحميد عبد القادر من أقرب الأشخاص إلى سعيد صليبي والمؤيدين إلى الرئيس عبد السلام عارف . فتظاهر بالتحمس للانقلاب ، وتعهد بإقناع صليبي ، فسمح له عارف عبد الرزاق بمغادرة المكان لتنفيذ هذه المهمة ، أَخبر السامراني صليبي بما جرى فأسرع صليبي إلى إنذار الوحدات العسكرية ببغداد والموالية للرئيس عارف وأمرها بمقاومة أي محاولةٍ انقلابية ، وبعد أن أطمأن إلى قوة مركزه وقدرُته الكاملة على السيطرة على الموقف ذهب إلى مقر رئاسة الوزارة والتقى بعارف عبد الرزاق وتظاهر في بادئ الأمر بتأييده الانقلاب ، إلا أنه تحفظ على اشتراك عرفان عبد القادر وجدي وفاروق صبري الخطيب وعبد الأمير الربيعي ، وأثناء المناقشة بين سعيد صليبي وعارف عبد الرزاق تلقى هادي خماس مكالمةً هاتفيةً من مجهولُ يقال إنه عامر الحمدان من أَحد الضباط المنفُذين أَخبره فيها بإخفاق عبد الأمير الربيعي بالسيطرة على معسكر أبو غريب وأن أمر مدرسة الدروع العقيد صبري خلف قد سيطر على المعسكر واعتقل عبد الأمير بينما كان العكسُ هو الصحيح. لكن هذا الاتصال دبره سعيد صليبي .

ولم يتمكن أحدُ من أن يتحقق من الموقف لأن الاتصال الهاتفي كان قد قُطع عن المعسكر ، وأَخذت المكالمةُ الهاتفية على أنها حقيقةُ مؤكدةُ فصدرت التعليماتُ بتأجيل العملية الانقلابية . ويُعللُ عارف عبد الرزاق فشل المحاولة إلى كون خطة التنفيذ ضعيفةُ وغيرُ دقيقة أو محكمة ولم أطلع عليها قبل الشروع بالتنفيذ . وسيطر سعيد صليبي على الموقف ، وفي صباح يوم 16 أيلول 1965 غادر عارف عبد الرزاق وأربعةُ من أعوانه بغداد إلى القاهرة على متن طائرةٍ عسكرية ، وكان وصولُ الطائرة العسكرية مفاجأة للقاهرة ولحقهم بطائرةً ثانية مجموعةُ من الضباط خوفاً من أن يوشى بهم ، والحقيقة أن كل هذه الأمور حدثت ولم تُخطر أو تعلم السفارةُ المصرية باتجاه الطائرة الأولى وكذلك الطائرة الثانية.ويرى صبحي عبد الحميد "بأن ذهابهم إلى القاهرة كان فيه إحراجُ للحكومة المصرية لأن القاهرة لم تكن تعلمُ بالحركة ، وما كانت توافقُ أو تؤيدُ أي انقلابٍ ضد عبد السلام عارف في الوقت الحاضر وكان يكفيها أن تكون العلاقاتُ بينها وبين العراق قويةً ومتينةً وسياستُهما العربيةُ والدولية متطابقةً ، وهذا مؤمنُ في العراق في الوقت الحاضر".

فيما يذكر أمين هويدي قائلاً : " كلُ هذا تم والرئيس عارف هناك في الدار البيضاء .. وقد علم بتفصيلات ما حدث من الرئيس جمال عبد الناصر ، إذ كنتُ قد أرسلت إليه بالتفصيلات قبل أن يتمكن أَحدُ في بغداد من إخطار الرئيس عارف بما حدث . ولعل هذه المبادرة كانت سبباً في الشكوك التي سيطرت على الرئيس عارف بعد ذلك والتي لم يكنُ لها أساسُ من الصحة " . ويذكر الدكتور أحمد الحسو الذي يشغلُ منصب المستشار الصحفي للرئيس عبد السلام عارف وكان ضمن الرحلة إلى الدار البيضاء وعاد معه إلى العراق قائلاً : " علمنا بما حدث في بغداد من محاولةٍ انقلابية ، ومن قبل رجلٍ نثقُ به كثيراً وقمتُ توا بأخبار مرافق الرئيس عبد الله مجيد ، فدخل تواً إلى غرفة نوم الرئيس عبد السلام عارف ، فأيقظه من منامه ، وأخبره بما حدث في بغداد فنهض عارف سريعاً ليستفهم المزيد من الأخبار ، وقد أخبرناُه بأن المحاولة أَحبطت وأن الوضع مستقرُ ، فبدأ يمهدُ للعودة مباشرة " .

وفي الصباح الباكر وصل إلى الدار البيضاء وزيرُ الصحة الدكتور عبد اللطيف البدري ليشرح للرئيس عارف ما حدث ويطمئُنه على سلامة الموقف ، وغادر الرئيسُ والوفدُ المرافق له الدار البيضاء على متن طائرةٍ مصرية ، وصلت إلى القاهرة واستقبله المشير عبد الحكيم عامر وأمضى عدة ساعاتٍ وغادرها ويقول أحمد فوزي : " ومن مطارٍ عسكري أقلعت بنا الطائرةُ دون أن يعلم أحدُ من أعضاء الوفد شيئاً عن الجهة التي تقصدهاُ الطائرةُ وبعد حوالي نصف ساعة من الطيران لاحظنا أن طياراً جاء من مقدمة الطائرة للسلام على الرئيس عبد السلام عارف وسمعنا أنه شقيقُ الرئيس جمال عبد الناصر وصهر المشير عبد الحكيم عامر وقد أشاع الطمأنينة في قلوبنا لأنه من غير المعقول أن تبعث الحكومةُ المصرية شقيق عبد الناصر في طائرةٍ قد تكوُن عرضهً لخطر القصف" .

ورغم ذلك فأن بعض التقارير الإخبارية وخاصةً محطة لندن الإذاعية ، كانت تشُيرُ إلى غموض الموقف وتلمحُ إلى أن لمصر علاقةً بما حدث أو أن القائمين بالحركة محسوبون على الاتجاه الناصري . وفي مساء يوم الجمعة 17 أيلول 1965 صدر ملحقُ صحيفة (العمل والعمال) الموالية لحكم عبد السلام عارف نشرت فيه مقالاً يحملُ عناوين مثيرةً وبارزةً تتهمُ فيه حركةُ القوميين العرب بالقيام بحركة فاشلةٍ ، وأنهم فئاتُ صغيرة تطلقُ على نفسها اسم القومية زوراً وبهتاناً ، وأن غرضهم ليس قومياً نبيلاً ، وإنما من أجل التسلط على الشعب .

ومع كل هذا لم تعلن الحكومةُ العراقية شيئاً حول المحاولة الانقلابية إلا في يوم السبت الموافق 18 أيلول 1965 ، حيث أَذيع البيانُ الرسمي من دار الإذاعة العراقية ونشر في الصحف المحلية ، ولم يحمل البيانُ أي اسم حزبٍ أو كتلةٍ أو حركةٍ بالمحاولة الانقلابية وإنما وصفهم بنفرٍ من المغامرين ، وأعلن عن فشل الحركة وفرار جل القائمين بها خارج العراق وأَلقي القبض على الباقيين دون ذكر الدولة التي وصلها القائمين بالمحاولة وهي مصر .

ومع أن عبد السلام عارف كان مقتنعاً بأن لمصر دوراً في هذه المحاولة الانقلابية ، حيث قال للسفير أمين هويدي :"إن رجل القاهرة في الموضوع" .